

الفصل الأول

في نسبه

الإمام أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب بن عبيد بن عبد يزيد بن هاشم بن المطلب بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن فزار بن معد بن عدنان القرشي المطلبى ابن عم النبي ﷺ يجتمع معه في عبد مناف .

قال أحمد بن محمد بن حميد النسابة وكذا الشافعي محمد بن إدريس هاشم بن عبد مناف ثلاث مَرَّاقٍ ، أم السائب هي الشفاء بنت الأرقم بنت هاشم بن عبد مناف وأم الشفاء هي خلدة بنت أسد بن هاشم بن عبد مناف وأم عبد يزيد هي الشفاء بنت هاشم ابن عبد مناف، وشافع الذي هو جد الشافعي لقي النبي ﷺ وهو مترعر وأسلم أبوه السائب يوم - لعله - فتح مكة ، وكان صاحب راية بنى هاشم مع أهل مكة وأسر وفدى نفسه ، ثم أسلم فقييل له : لِمَ لَمْ تَسْلَمْ قَبْلَ أَنْ تَفْتَدِيَ نَفْسَكَ فَقَالَ : مَا كُنْتُ أَحْرَمَ الْمُسْلِمِينَ طَمَعًا لَهُمْ .

قال بعض أهل العلم بالنسب فقد وصف الشافعي أنه شقيق رسول الله في نسبه ، وشريكه في حسبه ، لم ينل رسول الله ﷺ طهارة في مولده وفضله في آبائه إلا وهو قسيمه فيها إلى أن افترقا في عبد مناف / فزوج المطلب ابنه هاشمًا الشفاء بنت هاشم بن عبد مناف فولدت له عبد يزيد جد الشافعي فكان يقال له المحض لا قذى فيه ، والشافعي كما أنه ابن عم رسول الله ﷺ هو ابن عمته ؛ لأن المطلب عم رسول الله ﷺ والشفاء بنت هاشم بن عبد مناف أخت عبد المطلب عمه رسول الله ﷺ .

١/٧

ولما فتح رسول الله ﷺ خيبر قسم سهم ذوى القربى بين بنى هاشم وبنى المطلب فجاء عثمان بن عفان وجبير بن مطعم إلى النبي ﷺ فقالا : يا رسول الله هؤلاء بنو هاشم لا ننكر فضلهم لمكانك الذى جعلها الله عز وجل [به] منهم ، رأيت إخواننا من بنى المطلب أعطيتهم وتركتنا وإنما نحن وهم منك بمنزلة واحدة فقال : إنهم لم يفارقونا فى جاهلية ولا إسلام ، إنما بنو هاشم وبنو المطلب شىء واحد وشبك رسول

الله ﷺ يديه إحديهما بالأخرى (١).

ولما تعاقدت قريش على بني هاشم أن لا يبايعوهم ولا يناكحوهم ولا يكلموهم فلم يدخل الشعب مع بني هاشم أحد من إخوانهم إلا بنو المطلب حسب مسلمهم ومشرکهم.

(١) النسائي ٧/ ١٣٠، ١٣١، وما بين المعقوفتين من النسائي، وقد ذكر قول الرسول ﷺ بلفظ: «لم يفارقون».

الفصل الثاني

في مولده وعمره ووفاته

قال محمد بن عبد الله بن الحكم: لما حملت أم الشافعي به رأته في المنام كأن المشتري خرج من فرجها حتى انفضّ بمصر، ثم وقع في كل بلد منه شظية فتأول أصحاب الرؤيا أنه يخرج منها عالم يخص علمه أهل مصر ثم يتفرق في سائر البلدان.

وقال عبد الله أحمد بن عبد الرحمن: سمعت الشافعي يقول: ولدت / باليمن ب/فخافت أمي عليّ الضيعة فقالت: الحق بأهلك فتكون مثلهم؛ فيأني أخاف أن يغلب علي نسبك فجهزتنى إلى مكة فقدمتها وأنا يومئذ ابن عشر سنين أو شبيهاً بذلك، فصرت إلى نسيب لي وجعلت أطلب العلم فيقول لي: لا تشتغل بهذا، وأقبل علي ما ينفعك، فجعلت لذتي في هذا العلم وطلبه، حتى رزقني الله عز وجل منه ما رزق.

وروى عنه أنه قال: ولدت بعسقلان فلما أتى عليّ ستان حملتني أمي إلى مكة، فكانت نهمتي في شيئين: في سبق الرمي، وطلب العلم، فنلت من الرمي حتى كنت أصيب من عشرة تسعة، وسكت عن العلم.

قال الراوي: فقلت له: أنت والله في العلم أكثر منه في الرمي.

وقال محمد بن عبد الله بن الحكم: ولد الشافعي بغزة سنة خمسين ومائة، ومات بمصر آخر يوم من رجب من سنة أربع ومائتين وعاش أربعاً وخمسين سنة.

وقال يونس بن عبد الأعلى: مات الشافعي سنة أربع أو خمس ومائتين وهو ابن ست وخمسين سنة، والصحيح الأول.

وقال الربيع بن سليمان: ولد الشافعي يوم مات أبو حنيفة.

قال الواقدي: ومات أبو حنيفة سنة خمسين ومائة، والله أعلم.

الفصل الثالث

فى طلبه العلم

قال عبد الله بن الزبير الحميدى^(١): قال له الشافعى: كنت يتيمًا فى حجر أمى ولم يكن معها ما تعطى للمعلم، وكان المعلم قد رضى منى أن أخلفه إذا قام، فلما ختمت القرآن دخلت المسجد، وكنت أجالس العلماء، وأحفظ الحديث أو المسألة، وكان منزلنا بمكة فى شعب الخيف، فكنت أنظر إلى العظم تلوح، فأكتب فيه الحديث أو المسألة وكانت لنا جرة قديمة، فإذا امتلأ العظم طرحته / فيها.

أ/٨

وقال الزبير بن سليمان القرشى: سمعت الشافعى يقول: طلبت هذا الأمر عن خفة ذات يد، كنت أجالس الناس وأتحفظ ثم اشتييت أن أدون، وكنت آخذ العظام والأكتاف فأكتب فيها حتى امتلأ فى دارنا من ذلك حبان^(٢).

وقال الشافعى: كنت أستوهب الظهور من الديوان أكتب فيها ولم يكن لى مال. وقال الربيع بن سليمان: قال الشافعى قدمت على مالك وقد حفظت الموطأ ظاهرًا، فقلت: إنى أريد أن أسمع الموطأ منك فقال: اطلب من يقرأ، قلت: لا عليك أن تسمع قراءتى فإن سهل عليك قرأت لنفسى، قال: اطلب من يقرأ لك، فكررت عليه فقال: اقرأ، فلما سمع قراءتى قال: اقرأ، فقرأت عليه حتى فرغت منه.

وقال أحمد بن حنبل: قال الشافعى لنا: قرأت الموطأ على مالك؛ لأنه كان يعجبه قراءتى. قال أحمد: لأنه كان فصيحًا.

وقال الحميدى: قال الشافعى: خرجت إلى اليمن فى طلب كتب الفراسة حتى كتبتها وجمعتها، وقال الشافعى: أنفقت على كتب محمد بن الحسن ستين دينارًا، ثم تدبرتها فوضعت إلى جنب كل مسألة حديثًا.

وقال الحميدى: كان الشافعى رجلاً شريفًا وكان يطلب اللغة العربية والفصاحة والشعر فى صغره، وكان كثيرًا ما يخرج إلى البدو، فبينما هو فى ذات يوم فى حى من أحياء العرب جاء إليه رجل فقال له: ما تقول فى امرأة تحيض يومًا وتطهر يومًا؟

(١) عبد الله بن الزبير بن عيسى، أبو بكر الأسدى الحميدى المكى، ثقة حافظ فقيه، توفى سنة ٢٢٠هـ.

التهذيب ١٩٢/٥.

(٢) حبان: شىء كثير. انظر القاموس: مادة حبن.

فقال: ما أدري، فقال له البدويّ: يا ابن أخي، الفريضة أولى بك من النافلة، فقال له الشافعي: إنما أريد هذا لذلك، وعليه قد عزمت وبالله التوفيق، ثم خرج إلى مالك ابن أنس وكان مالك صدوقاً في حديثه وحيداً في مجلسه، فدخل الشافعي عليه فارتفع على أصحابه فهزه مالك فوجده موفوراً من الأدب، فرفعه على أصحابه وقدمه عليهم، وقربه من نفسه.

٨/ب وقال الشافعي: حفظت/القرآن وأنا ابن سبع سنين، وحفظت الموطأ وأنا ابن عشر سنين.

وقال الخطيب، أبو بكر بن ثابت البغدادي: كان العلم بالمدينة قد انتهى إلى الفقهاء السبعة وهم: سعيد بن المسيب، وعروة بن الزبير، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة، وأبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هاشم، وخارجة بن زيد بن ثابت، وسليمان ابن يسار، والقاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق، فأخذ عن هؤلاء السبعة علمهم: محمد بن شهاب الزهري، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وربيعه بن أبي عبد الرحمن، وأبو الزناد، وأخذ الشافعي علم هؤلاء الأربعة عن أصحابهم.

أما الزهري فحفظ علمه عن مالك، وسفيان بن عيينة، وإبراهيم بن سعد، ومسلم ابن خالد الرنجي، وعمه^(١) محمد بن علي بن شافع.

وأما يحيى بن سعيد، وربيعه، وأبو الزناد، فحفظ علمهم عن مالك وسفيان وكان من فقهاء المدينة ومحدثيها محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب، فلم يدركه الشافعي لكنه أخذ علمه عن صاحبيه محمد بن إسماعيل بن أبي فديك، وعبد الله بن نافع الصائغ.

وأما أهل مكة فأنتهى العلم فيهم إلى عطاء، وطاوس، ومجاهد، وعمرو بن دينار، وابن أبي مليكة، فأخذ الشافعي علم عطاء من أصحاب ابن جريج، وهم: مسلم بن خالد، وعبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد، وسعيد القداح، وهؤلاء كانوا بمكة. ورحل إلى اليمن فأخذ عن هشام بن يوسف قاضي صنعاء، ومطرف بن مازن وهما من كبار أصحاب ابن جريج، وكان ابن جريج أخذ العلم عن عطاء نفسه.

وأما طاوس ومجاهد: فإن علمهما انتهى إلى ابن جريج وكان أخذ عن ابن طاوس، والحسن بن مسلم بن نياق وإبراهيم بن ميسرة، وشاركه في السماع من ابن طاوس وأبو مهيم بن ميسرة، وسفيان بن عيينة، فأخذ الشافعي علم ابن جريج عن

(١) يقصد عم الإمام الشافعي.

قدمنا ذكره من أصحاب ابن جريج / وأخذ عن ابن عيينة نفسه ما كان عنده من هذا النوع، وأخذ عنه أيضاً علم عمرو بن دينار وابن أبي مليكة، وبعضه أخذه عن داود بن عبد الرحمن العطار، وكان ممن علت سنّه وتقدم سماعه، وأما أهل الشام فانتهى العلم منهم إلى الأوزاعي، فأخذه الشافعي عن صاحبه عمرو بن أبي سلمة التنيسي^(١).

وأما أهل مصر فانتهى العلم فيهم إلى الليث بن سعد، فأخذه الشافعي عن جماعة من أصحابه، والذي عول عليه منهم يحيى بن حسان.

وأما أهل العراق فإن العلم انتهى فيهم.

أما أهل الكوفة فيألي أبي إسحاق السبيعي، ومنصور الأعمش، وابن أبي خالد، فأخذ علمهم عن ابن عيينة، وحامد بن أسامة، ووكيع.

وأما أهل البصرة فأخذ علمهم عن ابن علية، وعبد الوهاب الثقفي، فأكمل للشافعي الاطلاع على علم جميع الأمصار والإشراف على حال علماء الأقطار.

(١) في المخطوطة: «عمر بن أبي سلمة التنيسي»، والتصحيح من التهذيب ٣٧/٨.

الفصل الرابع

فى ذكر أسماء مشايخه ومن روى عنه منهم

وقد تقدم فى الفصل الثالث طريق انتقال العلم إليه عن العلماء قبله، ونذكر فى هذا الفصل أسماء مشايخه الذين روى عنهم، وهم خلق كثيرون، ذكرنا منهم فى هذه المقدمة جماعة، اشتهر بالرواية عنهم وأكثر، وهم: إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف، وإبراهيم بن عبد العزيز بن أبى محذورة، وإبراهيم بن يحيى، وإسماعيل بن إبراهيم^(١)، وإسماعيل بن جعفر، وإسماعيل بن عليّة، وأنس بن عياض بن ضمرة، وأيوب بن سويد الرملى، وحاتم بن إسماعيل، وحامد بن أسامة، وداود بن عبد الرحمن العطار، وسفيان بن عيينة، وسعيد بن سالم القداح، وسليمان ابن عمر، وسماك بن الفضل، وسعيد بن مسلمة، وسلم بن خثيم، وعبد الله بن شافع، وعبد العزيز بن محمد الدراوردي، وعبد المجيد بن / عبد العزيز، وعطّاف بن خالد، وعمرو بن أبى سلمة، وعبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفى، وعبد الله بن الحارث بن عبد الملك المخزومى، وعبد الله بن مؤمل العائذى، وعبد الله بن سعيد بن عبد الملك بن مروان: أبو صفوان، وعبد الكريم بن محمد الجرجانى، وعمر بن حبيب، وعبد الرحمن بن زيد بن أسلم، وعبد الرحمن بن الحسن بن القاسم الأزرقى، وعمرو ابن الهيثم، وعبد الرحمن بن أبى بكر الملىكى، وعبد العزيز بن أبى سلمة الماجشون، والقاسم بن عبد الله بن عبد الله بن عمر، ومالك بن أنس، ومسلم بن خالد الزنجى، ومحمد بن على بن شافع - عمه - ومحمد بن إسماعيل بن أبى فديك، ومروان بن معاوية، ومطرف بن مازن، ومحمد بن الحسن الشيبانى، ومحمد ابن عمر الواقدى، ومحمد بن عثمان بن صفوان الجمحى، ومحمد بن خالد الجندى، ومحمد بن عبد الله، وهشام بن يوسف، ويحيى بن سليم، ويحيى بن حسان، ويحيى ابن سليمان، ويوسف بن خالد.

ب/٩

هؤلاء خمسون نفساً تكررت رواياته عنهم - فى - وكتبه. ومن عداهم لم نزل بذكرهم.

قال أبو العباس محمد بن يعقوب الأصم: سمعت الربيع بن سليمان يقول: كان

(١) «ابن إبراهيم»: سقطت واستدركت بالهامش بخط مغاير.

الشافعي - رحمه الله - إذا قال: أخبرنا الثقة يريد: يحيى بن حسان، وإذا قال: أخبرنا من لا أتهم يريد: أبو هيثم بن أبي يحيى، وإذا قال: أخبرنا بعض الناس، يريد: أهل العراق، وإذا قال: بعض أصحابنا يريد به: أهل الحجاز.

قال أبو عبد الله الحافظ: قد أخبر الربيع عن الغالب من هذه الروايات؛ فإن أكثر ما رواه الشافعي عن الثقة هو: يحيى بن حسان، وقد قال في كتبه: أخبرنا الثقة والمراد به: غير يحيى، وقد فصل لذلك تفصيلاً على غالب الظن، فذكر في بعض ما قال: أخبرنا الثقة، أنه أراد به: إسماعيل بن عليه، وفي بعضه أسامة، وفي بعضه عبد العزيز بن محمد، وفي بعضه هشام بن يوسف الصنعاني، وفي بعضه أحمد بن حنبل أو غيره من أصحابه، ولا نكاد نعرف ذلك باليقين، إلا أن يكون قد أطلقه في موضع وسماه في موضع آخر، والله أعلم.

الفصل الخامس

فى ذكر أصحابه الذين رووا عنه

وأصحابه الذين / أخذوا الفقه عنه ورووا الأحاديث والآثار وغير ذلك خلق كثير

١/١٠

وقد جمع الإمام أبو الحسن على بن عمر الدارقطنى - رحمه الله - منهم جماعة فذكرت منهم طائفة مجردة أسماءهم من ذكر ما رووا عنه ، فإن الدارقطنى ذكر لكل منهم حديثاً أو أثراً رواه عنه ، وقد رتبهم على حروف المعجم وهم : أحمد بن محمد ابن حنبل ، وأحمد بن محمد بن الوليد الأزرقى ، وأحمد بن محمد بن سعيد ، وأحمد ابن عمر بن السرح أبو طاهر ؛ وأحمد بن سعيد بن بشر المصرى ، وأحمد بن الصباح الرازى ، وأحمد بن محمد الحجاج المروزى ، وأحمد بن سنان القطان الواسطى ، وأحمد بن عبد الله بن قنبل المكى ، وأحمد بن خالد الخلال ، وأحمد بن يحيى بن الوزير المصرى ، وأحمد بن عبد الرحمن بن وهب بن مسلم القرشى ، وأحمد بن صالح المصرى ، وأحمد بن محمد بن الأموى ، وأحمد بن أبى بكر ، وأحمد بن أبى موسى ، وإبراهيم بن خالد أبو ثور ، وإبراهيم بن محمد بن العباس - ابن عمه - وإبراهيم بن هرم المصرى ، وإبراهيم بن عبيد الله الحجى ، وإبراهيم بن المنذر الخزامى ، وإسماعيل بن يحيى المرى ، وإسحاق بن عيسى الطباع ، وإسحاق بن إبراهيم بن راهويه ، وإسحاق بن المهلهل ، وإسحاق بن صفيير المصرى ، وإدريس بن يوسف المخزومى ، وأيوب بن سويد البرمكى ، وأسد بن سعيد بن عفير ، وجريير بن نصر الخولانى ، والحسن بن محمد بن الصباح الزعفرانى ، والحسن بن عبد العزيز البصرى ، والحسن بن إدريس الخولانى ، والحسن بن عثمان الزياتى ، والحسن بن على الكرابيسى ، والحسن الفلاس البغدادى ، والحسين بن عبد السلام ، والحارث بن شريح النقال البغدادى ، والحارث بن مسكين القاضى ، وحامد بن يحيى البيلى ، وحرملة بن يحيى التجيبى ، وخالد بن يزيد الرسلى ، وداود بن أبى صالح ، والربيع بن سليمان المرادى ، والربيع بن سليمان الحمرى ، وزكريا بن يحيى المصرى ، وسفيان بن عيينة ، وسفيان بن محمد المسعرى ، وسعيد بن كثير الأنصارى ، وسعيد بن أسد بن موسى المصرى ، وسعيد بن عيسى الرعينى ، وسليمان بن داود المصرى ، وسليمان بن عبد العزيز الزهرى ، وسليمان بن

ب/١٠

داود ابن على بن عبد الله^(١) . /

يقول له^(٢) : كيف ذلك؟ فأخبرته الخبر، فحلف ألا يقبل مرة طويلة إلا والرحا عند رأسه تطحن، فكان إذا أراد أن يقبل جيء بالرحا تطحن عند رأسه.

وحكى الحارث بن سريح قال: أراد الشافعي الخروج إلى مكة، وأسلم إلى قصر ثيابا ببغداد، مرقعه^(٣)، فوقع الحريق، فاحترق دكان القصار والثياب، فجاء القصار، ومعه قومٌ يتحمل بهم على الشافعي في تأخيرته، ليدفع إليه قيمة الثياب، فقال له الشافعي: قد اختلف أهل العلم في تضمين القصار، ولم أتبين أن الضمان يجب، فلست أضمنك شيئاً.

وقال الحارث: دخلت مع الشافعي على خادم الرشيد، وهو في بيت قد فرش بالديباج، فلما وضع الشافعي برجله على العتبة، أبصره فرجع ولم يدخل، فقال الخادم: ادخل، فقال: لا يحل افتراش هذا، فقام الخادم مبتسماً حتى دخل بيتاً قد فرش بالأرميني، فدخل الشافعي، ثم أقبل عليه وقال: هذا حلال، وذلك حرام، وهذا أحسن من ذلك، وأكثر ثمناً منه.

وقال أبو ثور: خرج الشافعي إلى مكة ومعه مال، وقَلَّمَا كان يمسك شيئاً من سماحته، فقلت له: ينبغي أن تشتري بهذا المال ضيعة تكون لك ولولدك من بعدك، فخرج ثم قدم علينا، فسألته عن ذلك المال ما فعل به؟ فقال: ما وجدت بمكة ضيعة يمكنني أن أشتريها لمعرفتي بأصلها، ولكن قد بنيت بمنى مريضاً يكون لأصحابنا إذا حجوا ينزلون فيه.

وقال إبراهيم بن محمد الشافعي: ما رأيت أحسن صلاة من محمد بن إدريس الشافعي؛ وذلك أنه أخذها من مسلم بن خالد وأصحاب ابن جريج، [وهم^(٤)] أخذوا عن ابن جريج، وأخذ ابن جريج عن عطاء، وأخذ عطاء عن ابن الزبير، وأخذ ابن الزبير عن أبي بكر الصديق، وأخذ أبو بكر عن النبي ﷺ، وأخذ النبي ﷺ عن جبريل - عليه السلام.

(١) في المخطوطة سقط واضح، ذلك أنه لم يتم أسماء من رروا عن الشافعي، كما أنه انتقل إلى أقوال العلماء فيه، ولا أدري كم السقط.

(٢) بياض بمقدار كلمة. ولعل هذا من فصل غير السابق بعنوان: زهد الإمام الشافعي؛ لأنه سيرد بعد ذلك الفصل السابع، لذا سقط آخر الخامس وأول السادس.

(٣) كذا ورد اللفظ في المخطوطة، ولا أدري ما هو، والناسخ أقحمه دون قصد.

(٤) ما بين المعقوفين لا بد منه ليستقيم المعنى.

وحدث عبد الله بن محمد البلوي قال: كنت أنا وعمر بن نباتة جلوساً نتذاكر العباد والزهاد، فقال له عمر: ما رأيت أروع ولا أفصح من محمد بن إدريس الشافعي خرجنا / أنا وهو والحارث بن لبيد إلى الصفا، وكان الحارث تلميذ صالح المري، فافتتح يقرأ وكان حسن الصوت فقرأ: ﴿هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ (٣٥) وَلَا يُؤَذِّنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾ [المسلمات: ٣٥، ٣٦] فرأيت الشافعي قد تغير لونه واقشعر جلده واضطرب اضطراباً شديداً، وخرَّ مغشياً عليه، فلما أفاق جعل يقول: أعوذ بها من مقام الكذابين، وإعراض الغافلين، اللهم لك خضعت قلوب العارفين، وخلت مسة (١) المشتاقين، اللهم هب لي جودك، وجللني بسترِكَ، واعف عن تقصيري بكرم وجهك، قال: ثم قمنا وانصرفنا، فلما دخلت بغداد فكان هو بالعراق، قعدت على الشط أتوضأ إذ مر بي رجل فقال لي: يا غلام، أحسن وضوءك أحسن الله إليك في الدنيا والآخرة، فالتفت فإذا أنا برجل يتبعه جماعة فأسرعت في وضوئي وجعلت أفقو أثره، فالتفت إلى فقال: هل لك من حاجة؟

أ/١١

فقلت: نعم، تعلمني مما علمك الله شيئاً، فقال لي: اعلم أن من صدق الله نجماً، ومن أشفق على دينه سلم من الردى، ومن زهد في الدنيا قرت عيناه بما يرى من ثواب الله غداً، أفلا أزيدك؟ قلت: بلى (٢)، قال: من كان فيه ثلاث خصال فقد استكمل الإيمان: من أمر بالمعروف وأتمر، ونهى عن المنكر وانتهى، وحافظ على حدود الله تعالى، ألا أزيدك؟ قلت: بلى، قال: كن في الدنيا زاهداً، وفي الآخرة راغباً، وأصدق الله في جميع أمورك تنج مع الناجين. ثم مضى، فسألت عنه، فقيل لي: هو الشافعي.

وقال الشافعي: ما شبت منذ ست عشر سنة؛ لأن الشبع يثقل البدن ويقسى القلب، ويزيل الفطنة، ويجلب النوم، ويضعف صاحبه عن العبادة، فانظر إلى حكمته في ذكر آفات الشبع ثم في جده في العبادة إذا طرح الشبع لأجلها، ورأس التعبد تقليل الطعام.

وقال الشافعي: من ادعى أنه جمع بين حب الدنيا وحب خالقها في قلبه فقد كذب.

وقال المأمون: لقد خص الله تعالى محمد بن إدريس الشافعي بالورع والعلم

(١) كذا بالمخطوطة ولعل المراد: وذلت هية.

(٢) ورد بالمخطوطة: «نعم بلى»، فضربت على نعم؛ لأن بلى هو الصحيح.

والفصاحة والأدب والصلاح والديانة، لقد سمعت أبي مروان يتوسل إلى الله به
والشافعي / حتى يرزق.

ب/١١

وقال يونس بن عبد الأعلى: قال لي الشافعي: يا أبا موسى؛ قد أنست إلى الفقر
حتى صرت لا أستوحش منه.

هذا باب واسع لا تتسع هذه المقدمة لاستقصائه، وإنما نذكر فيها إشارات يستدل
بها على أمثالها، فإن الرجل كان فوق الوصف - رحمة الله عليه .

الفصل السابع فى وصف العلماء له

من أولى ما يذكر فى هذا الفصل مقدما فى أوله تأويل حديث النبى ﷺ : «لا تسبوا قريشا؛ فإن عالمها يملأ الأرض علما» والحديث قد أخرجه ابن مسعود: أن النبى ﷺ قال: «لا تسبوا قريشا، فإن عالمها يملأ الأرض علما، اللهم إنك أذقت أولها عذابا - أو وبالاً - فأذق آخرها نكالا» وقد أخرج أبو هريرة نحو ذلك (١).

قال الإمام أبو نعيم عبد الملك بن محمد فى قول النبى ﷺ : «إن عالمها يملأ الأرض علما» علامة بينة للمميز المنصف أن المراد بذلك رجل من علماء هذه الأمة من قريش قد كثر علمه وانتشر فى البلاد، وكتبوا تأليفه كما تكتب المصاحف ، واستشعروا أقواله ، وهذه صفة لا نعلمها قد أحاطت إلا بالشافى؛ إذ كان كل واحد من علماء قريش من الصحابة والتابعين فمن بعدهم، وإن كان علمه قد ظهر وانتشر، فإنه لم يبلغ مبلغا يقع تأويل هذه الرواية عليه؛ إذ كان لكل واحد منهم تأويلات وقطع مسألهات، وليس فى كل بلد من بلاد الإسلام مدرس ومفتى ومصنف يصنف على مذهب قريش إلا على مذهبه، فعلم أنه بعينه لا غيره.

وهو الذى شرح الأصول والفروع وازدادت على مر الأيام حسنا وبيانا.

وقد روى أبو هريرة عن النبى ﷺ أنه قال: «إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها» (٢). قال أحمد بن - حنبل رحمه الله: نظرنا فإذا فى رأس المائة الأولى: عمر بن عبد العزيز، وفى رأس الثانية: محمد بن إدريس الشافى. وقال بلال الخواص: كنت فى تيه / بنى إسرائيل، وإذا رجل يماشينى فعجبت ثم ألهمت أنه الخضر، فقلت: بحق الحق من أنت؟ قال: أنا أخوك الخضر، قلت: أود أن أسألك؟ قال: سل، قلت: ما تقول فى الشافى؟

١/١٢

قال: هو من الأوتاد، قلت: فأحمد؟ قال: صديق، قلت: فبشر بن الحارث؟ قال: لم يخلف بعده مثله، قلت: بأى وسيلة رأيتك قال: ببركة أمك.

(١) لم أقف على الحديث بتمامه، وقد وقفت على آخره: «اللهم إنك أذقت... إلخ» فى مسند أحمد ٢٤٢/١ عن ابن عباس.

(٢) أبو داود (٤٢٩١).

وقال مالك للشافعي: يجب أن تكون قاضياً - وكان القضاء في ذلك الزمان أعلى المراتب وأجلها ولا يصلح لها إلا الأحاد من الناس - وقال مالك: ما يأتيني قرشى أفهم من هذا الفتى، يعني الشافعي.

وكان سفيان بن عيينة إذا جاءه شيء من الفتيا والتفسير يُسأل عنها التفت إلى الشافعي فيقول: سلوا هذا. روى أن ابن عيينة روى حديثاً من الرقائق فغشى على الشافعي فقيل له: قد مات، فقال: إن مات فقد مات أفضل أهل زمانه.

وقال الحميدى: سمعت مسلم بن خالد الزنجي يقول للشافعي: أفت يا أبا عبد الله، فقد آن لك أن تفتي، وهو ابن خمس عشرة سنة.

وكتب عبد الرحمن بن مهدي إلى الشافعي - وهو شاب - أن يضع له كتاباً فيه معاني القرآن، ويجمع له نقول الأخبار، وفيه حجة للإجماع، وبيان الناسخ والمنسوخ من القرآن والسنة، فوضع له كتاب «الرسالة». وقال عبد الرحمن: ما أصلى صلاة إلا وأنا أدعو للشافعي فيها.

وقال يحيى بن سعيد القطان: إنى لأدعو الله للشافعي في كل صلاة، يعني لما فتح الله عليه من العلم ووفقه للسداد فيه.

وقال أيوب بن سويد الرملي لما رأى الشافعي: ما ظننت أنى أعيش حتى أرى مثل هذا الرجل، ما رأيت مثله قط، وكان قد رأى الأوزاعي ومالكاً والثوري.

وقال الزبير بن بكار: قال لى عمى مصعب: كتبت عن فتى من بنى شافع، من أشعار هذيل ووقائعها، وقرأ لم تر عيناي مثله، قلت لم تر عيناك مثله؟ قال: نعم يا بني لم تر عيناي مثله، وكان مصعب قد رأى مالكاً ومن عاصره من العلماء بالمدينة.

قال الشافعي: كان محمد بن الحسن يقرأ على جزءاً، فإذا جاء أصحابه يقرأ عليهم أوراهاً فقال له: إذا^(١).

/ (٢) وكتاب خلاف أهل العراق علىّ وعبد الله، وكتاب سير الأوزاعي، وكتاب ١٢/ب الغصب، وكتاب الاستحقاق، وكتاب الأفضية، وكتاب إقرار أحد الاثنين، وكتاب

(١) سقط واضح بالمخطوطة، لم يتم بسببه الفصل السابع، ولا أدرى ما قيمة السقط. وقد ذكر الذهبي في تاريخه ١٠٧/٦ كثيراً من أقوال العلماء في الإمام.

(٢) سقط هنا ولعله هنا يعدد الكتب المروية في المسند والفقهاء للشافعي، مما رواه الربيع بن سليمان عنه، وما لم يروه عنه، كما يتضح من سياق الكلام.

الصلح ، وكتاب أهل البغى ، وكتاب الأسارى والغلول ، وكتاب القسامة ، وكتاب الجزية ، وكتاب السرقة والقطع ، وكتاب الحدود ، وكتاب المرتد الكبير ، وكتاب المرتد الصغير ، وكتاب الساحر والساحرة ، وكتاب القراض ، وكتاب الأيمان والنذور ، وكتاب الأشربة ، وكتاب الوديعه ، وكتاب العُمري ، وكتاب بيع المصاحف ، وكتاب خطأ الطبيب ، وكتاب جناية معلم الكتاب ، وكتاب جناية البيطار والحجام ، وكتاب اصطدام الفارسين والنفسين ، وكتاب بلوغ الرشيد ، وكتاب اختلاف الزوجين فى متاع البيت ، وكتاب صفة البغى ، وكتاب فضائل قريش وبنى هاشم والأنصار ، وكتاب الوليمة ، وكتاب صول الفحل ، وكتاب الضحايا ، وكتاب العتيرة والسائبة ، وكتاب قسم الصدقات ، وكتاب الاعتكاف ، وكتاب الشفعة ، وكتاب السبق والرمى ، وكتاب الرجعة ، وكتاب^(١) وكتاب الحوالة والكفالة ، وكتاب^(٢) . . . وكتاب التفليس ، وكتاب^(٣) . . . /

فهذه الكتب التى يروها محمد بن صالح بن الحسن بن زياد ، عن الربيع بن سليمان أجازها لنا بخطه . وهذا ذكر ما يفوق السحر من كتب الشافى - رحمه الله - مما يدخل فى العدد: . . . كتاب فرض الصدقة ، كتاب قسم الفىء ، وكتاب القرعة ، وكتاب صلاة الخوف ، وكتاب الديات ، وكتاب الجهاد ، وكتاب جراح العمدة ، وكتاب الخرص ، وكتاب العتق ، وكتاب الأولياء ، وكتاب إبطال الاستحسان ، وكتاب العقول ، وكتاب الرد على محمد بن الحسن ، وكتاب سير الواقدى ، وكتاب اختلاف مالك والشافى ، وكتاب جبل الحبله ، وكتاب قطاع الطريق .

وسمعت أبا بكر بن محمد بن صالح بن الحسن بن زياد بالبصرة يقول: الذى لم يسمعه الربيع من الشافى - رحمه الله - من الكتب: كتاب الوصايا الكبير ، وكتاب جماع العلم ، وكتاب خلاف أهل العراق على وعبد الله ، فكان [الربيع يقول]^(٤) فيها: قال الشافى .

وزاد عبد الملك بن محمد بن عبد الوهاب . . .^(٥) ، الشافى على محمد بن صالح البغوى ، كتاب ديات الخطايا ، وكتاب قتل المشركين ، وكتاب الإقرار بالحكم الظاهر ، وكتاب مسألة الجنين ، وكتاب الأحباس ، وكتاب [فرض]^(٦) أتباع النبى ﷺ ، وكتاب ذبح بنى إسرائيل ، وكتاب غسل الميت ، وكتاب ما ينجس الماء مما^(٧) . . وكتاب الآمال فى الطلاق ، وكتاب مختصر [السيوطى]^(٨) وكتاب وصية الشافى .

قال الربيع بن سليمان: أقام الشافعي بمصر أربع سنين، فأملى ألفاً وخمسمائة ورقة وخرج / كتاب الأم ألفى ورقة ، وكتاب السنن، وأشياء كثيرة كلها فى أربع ١٣/ب سنين، وكان عيلاً شديداً العلة - رحمة الله عليه .

هذا ما استصوبنا إيراده من مناقب الشافعي - رحمه الله - وإن كانت يسيرة فى جنب مناقبه وفضائله .

وحيث انتهينا إلى الغرض المطلوب من ذلك ، فلنشرع فى ذكر مقدمة تتضمن عقوداً من أصول الحديث مختصرة يحتاج إلى معرفتها الراغب فى علم الحديث ممن يربأ بنفسه عن الاقتصار على مرتبة الرواية ، وإن لم يطمع فى إعلاء درجة الرواية ، على أننا قد بسطنا القول فى ذلك وإن لم نكن استوفينا فى مقدمة كتاب « جامع الأصول فى أحاديث الرسول » ، وها هنا نذكر على سبيل الإشارة، والتنبيه على المقصد فى أربعة فصول .

الفصل الأول فى طريق نقل الحديث وروايته

وفيه سبعة فروع:

الفرع الأول: فى صفة الراوى

لراوى الحديث أوصاف وشروط، لا تجوز قبول روايته دون استكمالها، وهى أربعة:

الإسلام، والتكليف، والضبط، والعدالة، وقد شرط قوم العدد، فلم يقبلوا إلا رواية رجلين يروى عن كل رجلان، وقال قوم: لا بد من أربعة رجال تعظيماً لشأن الحديث.

والأصل الأول: فلا تقبل رواية الكبير الفانى ولا الصبى، نعم إذا تحمل الحديث وهو صبى، ورواه بالغاً قبلت روايته، وبعض أصحاب الحديث يجيزون رواية ما سمعه الصبى الصغير إذا حفظ عند التحمل ما سمع، وأكثرهم على أنه لا يجوز سماع من له أقل من خمس سنين، وأما أهل الفقه فلا يرون ذلك بل لا بد من تمييز الصبى عند التحمل والتمكن من ضبط ما سمع وحفظه حتى يؤديه كما سمعه، والاعتبار بضبط اللفظ وإن لم يعرف المعنى، ومنهم من اشترط المعنى [وهذا حجر]^(١) يتعذر مع العمل به رواية الحديث إلا على الأحاد، [ولا تقبل رواية]^(٢) الفاسق ولا صاحب بدعة وهوى فى دينه يدعو إلى [هواه وبدعته وبعض]^(٣) / من أئمة الحديث قد أخذوا عن جماعة من الخوارج والقدرية والغلاة وتخرج عن الأخذ عنهم آخرون.

١/١٤

وللراوى صفات أخرى ليست شرطاً ولكنها مكملات منها: العلم والفقه، ولا يشترط ذلك، ومنها مجالسة العلماء، وسماع الحديث فليس شرطاً، بل تقبل رواية الأعرابى، ومن لم يجالس أحداً من أهل العلم، ومنها معرفة نسب الراوى وليست^(٤) شرطاً، بل تقبل رواية المجهول النسب.

(١) طمس بمقدار كلمة وما أثبتناه لاستكمال المعنى .

(٢، ٣) مطموسة واستظهرناها من تدريب الراوى .

(٤) فى المخطوطة ليست، وأضفنا الواو ليتصل المعنى .

الفرع الثاني : فى مستند الراوى وكيفية أخذه

راوى الحديث لا يخلو فى تلقيه الحديث من طرق ست :

الأول: وهى العليا قراءة الشيخ فى معرض الأخبار ليروى عنه، وذلك إذن منه للراوى على أن يقول حدثنا، وأخبرنا، وقال فلان، وسمعتة يقول، وقد فرق قوم بين حدثنا وأخبرنا فقالوا : حدثنا : عبارة عما سمعتة من لفظ الإمام مع الناس، وحدثنى : ما سمعتة وحدك، وأخبرنا: ما قرئ على الإمام وأنت حاضر. وأخبرنى: ما قرأته على الإمام، والصحيح أنه لا فرق وعليه الأكثر.

أما أبنا: فإن أهل الحديث يطلقونه على الإجازة والمناولة، دون [الإذن] (١) بالسمع اصطلاحاً، وإلا فلا فرق بين الإنباء والأخبار.

الطريق الثانية: أن يقرأ على الشيخ وهو ساكت، فهو كقوله: هذا صحيح، وتجاوز الرواية به - خلاف لبعض الظاهرية - لأنه لو لم يكن صحيحاً لكان سكوته عليه وهو يقرأ وتقريره له فسقاً قادحاً فى عدالته، وهذا إذن عندنا كأن يقول الراوى : حدثنا وأخبرنا قراءة عليه. وقال قوم: يجوز أن يقول فيه : حدثنا، ويقوله فيه : أخبرنا.

وأما قوله : حدثنا وأخبرنا مطلقاً ففيه خلاف ؛ لأن القراءة على الشيخ إخبار، وإليه ذهب العلماء، [أما غير علماً] (٢). الحديث فقد ذهب قوم إلى أن القراءة على الشيخ أو قراءة عليه أوفق وأحوط.

/ الطريق الثالثة: سماع ما يقرأ على الشيخ، وهو ينزل منزلة القراءة عليه، لكنها ١٤/ب تنقص عنها بأن السامع [هو الشيخ] (٣) وحينئذ يقول الشيخ : حدثنى فلان على أنى حدثته.

والثانى: أن (٤). . . الشيخ بخلاف الخبر، فإن كان قبل الرواية فلا يكون تكذيباً بوجه، وكذلك إذا لم يعلم التاريخ، وأما إذا كان بعد الرواية، فإن كان [يتحمل] (٥) التأويل يخبره لم يكن تكذيباً، وإن كان لا يحتمل الخبر التأويل لها بوجه فهو مردود.

(١) ما بين المعقوفين مطموس فى الأصل ، واستظهرناه من تدريب الراوى .

(٢) استظهرناها من تدريب الراوى .

(٣) واستظهرناها من تدريب الراوى.

(٤) مطموسة ولم نستدل عليها .

(٥) بياض بالمخطوطة وما أثبتناه لاستكمال المعنى .

والثالث: أن ينكر بإنكاره فإذا امتنع من [التصحيح] (١) ففيه دليل على أنه لو عرف صحته لما امتنع؛ لأنه يحرم عليه مخالفته مع العلم بصحته.

الفرع الثالث: فى لفظ الراوى وإيراده

وهو خمسة أنواع:

الأول: فى مراتب الأخبار، وهى خمس:

المرتبة الأولى: أن يقول الصحابى: سمعت رسول الله ﷺ يقول كذا، وحدثنى بكذا، وأخبرنى بكذا، وكذلك غير الصحابى من الرواة عمن رووا عنه، فهذا لا يتطرق إليه احتمال، وهو الأصل فى التبليغ والإخبار.

المرتبة الثانية: أن يقول الصحابى: قال رسول الله ﷺ كذا، وحدثنا أو أخبرنا، وكذلك غير الصحابى عن شيخه، فهذا ظاهره النقل وليس نصاً صريحاً؛ إذ يقول الواحد منا: قال رسول الله ﷺ اعتماداً على ما نقل إليه وإن لم يسمعه منه.

المرتبة الثالثة: أن يقول الراوى: أمر رسول الله ﷺ بكذا، ونهى عن كذا، فهذا دون الثانى، ويتطرق إليه ثلاث احتمالات:

أحدها: فى [سماعه] (٢) كما فى قوله.

والثانى: فى الأمر إذ ربما يرى ما ليس بأمر أمراً.

والثالث: احتمال العموم والخصوص حتى قد ظن قوم أن مطلق هذا يقتضى أمر جميع الأمة.

المرتبة الرابعة: أن يقول الراوى أمرنا بكذا، ونهينا عن كذا، من السنة كذا، السنة جارية بكذا، فهذا وما أشبهه فى حكم واحد، ويتطرق إليه الاحتمالات الثلاثة التى تطرقت إلى المرتبة الثالثة، واحتمال رابع وهو الأمر، فإنه لا يدرى أنه رسول الله أو غيره، فقال قوم: / لا حجة فيه؛ لأنه محتمل، وذهب الأكثرون إلى أنه لا يحتمل إلا أمر الله ورسوله؛ لأنه يريد به إتيان شرع أو إقامة حجة.

أ/١٥

المرتبة الخامسة: أن يقول الراوى: كنا نفعل كذا، وغرضه تعريف أحكام الشرع، فإن ظاهره يقتضى أن جميع الصحابة فعلوا ذلك على عهد رسول الله ﷺ على وجه

(١) ما بين المعقوفين مستظهر من سياق المعنى.

(٢) بياض الأصل. ولعلها: [سماعه]، والله أعلم.

ظهر [له ولم] ^(١) ينكره ؛ لأن تعريف الحكم يقع به ، فإن قال : كانوا يفعلون ، وأضافه إلى زمن رسول الله ﷺ فهو دليل على جواز الفعل ، كقول أبي سعيد الخدرى ، كنا نُخرج على عهد رسول الله ﷺ صاعاً من بُر في زكاة الفطر ^(٢) .

النوع الثانى: فى لفظ الحديث بالمعنى: [وهو حرام على الجاهل] ^(٣) بمواقع الخطاب، ودقائق الألفاظ، أما العالم بذلك فقد جوزه الشافعى وأبو حنيفة، ومالك، وجماهير الفقهاء ومعظم أهل الحديث.

وقال قوم: لا يجوز إلا إبدال اللفظ بما يرادفه ويساويه فى المعنى، ومدار القول فى ذلك على أربعة أقسام:

الأول: أن يكون الحديث محكماً لا يحتمل التأويل بوجه، فيجوز نقله بالمعنى؛ لأنه لا يحتمل إلا معنى واحداً.

والثانى: أن يكون الخبر ظاهر المعنى، ويحتمل غير ما ظهر، ولا يجوز النقل بالمعنى إلا للفقهاء العالم بطرق الاجتهاد والدين؛ لثلا يكسوه لفظاً آخر لا يحتمل ما احتتمل اللفظ الأول.

والثالث: أن يكون الخبر مشتركاً أو مشكلاً، فلا يجوز النقل بالمعنى على جهة التأويل؛ لأنه لا يتوقف على معناه إلا بنوع تأويل، وتأويل الراوى لا يكون حجة على غيره، فإنه يكون ضرباً من القياس.

والرابع: أن يكون الخبر مجملاً، فلا يتصور نقله بالمعنى؛ لأنه لا يوقف على معناه، وما لا يوقف على معناه فلا يتصور نقله بمعناه، فيكون الامتناع بذاته لا بدليل يمتنع الناقل عنه.

والقول الجامع: أن اللفظ إذا كان مما يجب نقله للعمل بمعناه، فوقف على معناه حقيقة، ثم أدى بلفظ آخر بغير خلل فيه سقط اعتبار اللفظ، فالنقل باللفظ/ عزيمة ١٥/ب بالمعنى رخصة فى بعض الأحيان على التفصيل المذكور.

النوع الثالث: رواية بعض الحديث، وهى ممتنعة عند أكثر من منع نقل الحديث بالمعنى، ومن جوز ذلك جوز هذا إن كان قد رواه مرة بتمامه، ولم يتعلق المتروك

(١) بياض لعله: «له ولم».

(٢) البخارى (١٥٠٦) ومسلم (١٧/٩٨٥).

(٣) فى المخطوطة: «على الحامل»، والصحيح المثبت لموافقتة المعنى.

بالمذكور تعلقاً بغير معنى ، فأما إن تعلق به تعلقاً بغير المعنى فلا يجوز؛ لأنه يكون تحريفاً وتلفيقاً ، والمقصد الأعظم من ذكر الحديث إنما هو الاستدلال به على الحكم الشرعى ، فإذا ذكر من الحديث ما هو دليل على ذلك الحكم المستخرج منه فقد حصل الغرض ، لكن ينبغى الأدب بالمحافظة على ألفاظ الرسول ﷺ وإيرادها كما ذكرها، والأولوية درجة وراء [الجواز] (١) .

النوع الرابع: انفراد الثقة بالزيادة : انفراد الثقة بزيادة فى الحديث عن جماعة النقلة، فإنما يقبل عند الأكثر ، سواء كانت الزيادة من حيث اللفظ، أو من حيث المعنى؛ لأنه لو انفرده بنقل حديث عن جميع الحفاظ قُبِلَ فكذلك الزيادة .

النوع الخامس: الإضافة إلى الحديث ما ليس منه : وهو أن يذكر الراوى فى الحديث زيادة من قوله، إلا أنه لا يبين تلك الزيادة أنها من قول النبي ﷺ أو من قوله فتبقى (٢) مجهولة ، وأهل الحديث يسمون هذا النوع المدرج إذ إنه أدرج كلامه مع كلام النبي ﷺ ولم يميز بينهما، فيظن أن الجميع لفظ النبي ﷺ وذلك بخلاف النوع الثالث، فإن الزيادة التى يزيد بها الراوى فيه تُبين أنها كلام النبي ﷺ .

الفرع الرابع: فى المسند والإسناد

والمسند من الحديث : هو أن يروى الحديث واحد عن واحد رآه وسمع منه، أو عليه قراءة أو إجازة أو منأولة ، وله رواية متصلة لمن رأى النبي ﷺ وسمع منه ، وللإسناد أوضاع وأحكام وضوابط فمنها : أن لا يكون / فى الإسناد أخبرت عن فلان، ولا حدثت ولا بلغنى، ولا رفعه فلان، ولا أظنه مرفوعاً، ومن الإسناد أن يقول الصحابى : أمرنا بكذا، وكنا نفعل كذا وكذا ، وكنا نقول ورسول الله ﷺ فينا كذا ومن السنة كذا . فإذا جاء هذا عن صحابى مشهور فهو مسند من المسندات .

١/١٦

المعنعن : وهو أن يقول أحد الرواة حدثنا : فلان عن فلان، ولا يذكر طرف لحدثنا وأخبرنا وسمعنا، وهذا إذا كان رواه ثقات مشهورين بالصدق، لا ينسب إليهم التدليس، فسواء ذكروا طرق سماعهم أو لم يذكره، فإن حديثهم مقبول معمول به، فإن كان أحد رواه متهماً بالتدليس فيحتاج من يذكر طريق سماعه حتى يكون مسنداً .

ومن المسندات نوع يسمى المسلسل، وهو اصطلاح بين المحدثين مثل أن يشترك رواة الحديث جميعهم عند السماع فى قول أو فعل أو حالة أو مكان ، ونحو ذلك من

(١) فى المخطوطة : «وراء الجواد» ، وما أثبتناه هو الصحيح .

(٢) فى المخطوطة : «معى» ، وما أثبتناه هو الصحيح .

زمن النبي ﷺ إلى آخر رواته، مثل المصافحة والأخذ باللحية، بقول : حدثني فلان، وصافحني فلان، وكذلك إلى أول الإسناد.

والإسناد في الحديث هو الأصل، وبه يعرف صحة الحديث من سقمه، وفيه عال، ونازل، فطلب المعالي سنة، ومن المعالي ما هو بقلة العدد، ومنه ما هو بثقة الرواه، [ومنه ما هو بفقته الرواه]^(١)، ومنه ما هو باشتهار الرواة، ومنه ما يجمع هذه الأوصاف أو أكثرها وهو أكملها.

وقد اختلف في أعلى هذه المراتب، لكن الأولى أن يكون أعلاها ما اجتمع فيه هذه الأوصاف، ثم ما كان في طريقة الفقهاء ثم الثقات، ثم المشهورون، ثم العدد إذا عرى من هذه الأوصاف.

الفرع الخامس : في المرسل

وهو أن أن يؤدي الراوى حديثاً عن من لم يعاصره ، وله بين المحدثين اصطلاح فى تسمية أنواعه، فمنه المرسل المطلق: وهو أن يقول الشافعى : قال رسول ﷺ فلا يكون مرسلًا مطلقًا ما لم يرسله التابعى خاصة^(٢).

[الفرع السادس] (٣)

[الفرع السابع] (٤)

(١) ما بين المعقوفين سقطت من المتن واستدركت بالهامش بخط مغاير .
 (٢) سقط واضح فى المخطوطة إذ إنه لم يكمل أنواع المرسل ، ولم يكمل بقية كلامه فى أصول الحديث ، وقد أحال فى أول كلامه على كتابه جامع الأصول ، فليرجع إليه .
 (٣ ، ٤) غير موجود بالمخطوطة .